

أظهرت الدراسة أن النظام تعمد استخدام آليات قديمة وقاصرة على الرغم من معرفته بالآليات والممارسات الحديثة في إدارة التراث الثقافي المادي، أراد من خلالها نشر حالة من الضعف والفضوى في قطاع الآثار تسهّل استغلاله ونهبه للآثار السورية، وتغطي على تجاوزاته عليها.

التراث الثقافي المادي في سورية 1970 – 2023 آليات الإدارة والدوافع

ثانياً: مقدمة

أسست المديرية العامة للآثار والمتاحف بعد استقلال سورية عام 1946، وبرزت مهماتها خلال السنوات الأولى من الاستقلال في كشف معطيات التراث السوري والمحافظة عليها وحمايتها، وإجراء الدراسات الخاصة بالمكتشفات الأثرية، وصوغ القوانين الناظمة لذلك التي وردت في قانون الآثار وتعديلاته. ومع تطور العمل الأثري، وتزايد الاكتشافات، اتسعت مهمات المديرية العامة للآثار والمتاحف، وتعددت مسؤولياتها العلمية والإدارية لتشمل المدن والمناطق كافة في سورية. للمديرية حوالي خمسين فرعاً بين مديريات ودوائر وشعب آثار في المحافظات، تعمل بموجب قانون الآثار، وتشرف على سير العمل الأثري في سورية، وتبرز معالم الحضارة السورية داخل سورية من خلال تأهيل المواقع الأثرية، ومن خلال المتاحف والندوات والمؤتمرات والمنشورات والمطبوعات ذات الطابع التاريخي والأثري، وخارجها من خلال المعارض الأثرية والمشاركات الدولية المختلفة عبر المؤتمرات والملتقيات الأثرية⁽³⁾.

بعد استيلاء حافظ الأسد على السلطة في عام 1971 حظيت سورية بنوع من الاستقرار السياسي، انعكس هذا الاستقرار -على الرغم من هشاشته- حتى عام 2011 إيجابياً في نشاط السلطات الأثرية (المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية). وتمكنت خلالها تحقيق تطوير محدود في بعض جوانب إدارة التراث الثقافي المادي (المواقع الأثرية والتاريخية والقطع الأثرية)، نذكر منها على سبيل المثال ازدياد عدد البعثات الأثرية الأجنبية والمحلية، فقد وصل عدد البعثات العاملة في سورية عام 2010 إلى 150 بعثة تنقب في مواقع أثرية تعود إلى مراحل مختلفة في سورية⁽⁴⁾، هذا التطور

عبد السلام الحموي⁽¹⁾

عمار كناوي⁽²⁾

أولاً: ملخص

على الرغم من تصنيف سورية واحدة من أغنى دول العالم بتراتها الثقافية الحضارية المتنوع، فقد ظل هذا التراث رهين آليات حماية وتوثيق وحفظ ضعيفة خلال حكم نظام الأسد سورية، حيث اتبع النظام فكرة إدارة التراث الثقافي السوري كفعل شاقولي من الأعلى إلى الأسفل، وفرضت الدولة نفسها وصياً وحيداً لحماية التراث من دون تمكين المجتمع من المشاركة في العملية، ما جعلها الممول الأكبر والوحيد تقريباً لأعمال الحماية والصيانة والمحافظة على التراث الثقافي السوري. وتوصف الحماية القانونية للتراث السوري بأنها غير مكتملة، وتعاني كثيراً من الثغرات، وقصوراً في التشريعات المعمول بها، وضعف فاعلية أدواتها، وغياب آلية التنسيق مع الجهات الأخرى ذات الصلة، إضافة إلى ضعف الموارد البشرية والمادية المتاحة. من خلال إجراء مقابلات شبه منظمة مع 12 مشاركاً من الكوادر السابقة للمديرية العامة للآثار والمتاحف السورية، تستعرض هذه الدراسة آليات إدارة التراث الثقافي السوري المادي (المواقع الأثرية والمتاحف) من حيث الحماية والحفظ والتوثيق والعوامل المؤثرة في إدارة قطاع الآثار خلال حكم نظام الأسد بين 1970 و2023م.

(1) دبلوم في الآثار الكلاسيكية، مدير التوثيق الأثري في مركز آثار إدلب، رئيس شعبة المباني في دائرة آثار إدلب سابقاً.

(2) باحث في الآثار، أمين متحف الآثار الكلاسيكية في متحف حلب سابقاً، مدير مشاريع الحفظ والتوثيق في مؤسسة سوريون من أجل التراث (سمات)، أشرف على عدد من مشروعات التوثيق والترميمات الإسعافية للمواقع الأثرية المتضررة خلال الحرب في مناطق شمال غرب سورية.

(3) الموقع الرسمي للمديرية العامة للآثار والمتاحف، حول المديرية.

(4) دم، "تصریح لمدير الآثار والمتاحف السورية نظیر عوض لقناة فرانس 24، عشر سنوات من

دفعنا إلى التساؤل: ما الآليات التي اتبعتها السلطات الأثرية منذ 1970 وحتى 2023 في إدارة التراث الأثري السوري؟ وما أوجه القصور فيها؟ ولماذا لم يسع النظام إلى تطويرها لتواكب آليات الإدارة الحديثة؟

2. أهمية البحث

إن غياب الدراسات النقدية التي تتناول آليات إدارة التراث الثقافي السوري، وشح المعلومات الداخلية حولها، والتحديات والصعوبات التي حالت دون تمكن السلطات الأثرية أداء دورها ومهامها في حماية الآثار السورية قبل الحرب، والخسائر الفادحة التي تكبدها التراث الثقافي خلال الصراع بسبب هذه الآليات، يجعل إجراء هذه الدراسة غاية في الأهمية، فهي تسلط الضوء على عيوب هذه الآليات، وهدف النظام السوري من عدم مواكبة آليات الإدارة الحديثة المعتمدة عالميًا.

3. أهداف وأسئلة البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات التي اتبعتها نظام الأسد في إدارة التراث الثقافي المادي، وأوجه قصورها، وسبب اتباعه هذه الآليات من دون تطويرها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما آليات الحفاظ والعرض والحماية والتوثيق في المتاحف السورية؟ ما آلية تسجيل المباني والمواقع الأثرية وحمايتها؟ ما سبب إصرار النظام على استخدام هذه الآليات القاصرة حتى الآن؟.

4. منهجية البحث

نظرًا إلى قلة الدراسات والتقارير حول الآليات التي اتبعتها نظام الأسد في إدارة التراث الثقافي المادي في سورية، استخدمنا أساليب البحث النوعي لتحديد هذه الآليات، وأوجه قصورها، ودوافع النظام وراء اتباعها، وعلى وجه التحديد استخدمنا المقابلات شبه المنظمة، حيث اخترنا عينة المشاركين من الكوادر التي عملت في المديرية العامة للآثار والمتاحف، وذلك للحصول على معلومات عن آليات الإدارة، والعوامل التي أثرت في إدارة التراث الثقافي المادي

في أعمال الكشف الأثري قابله تطور في المتاحف، وزيادة أعدادها وأنواعها، وزيادة في أعداد المواقع الأثرية المفتوحة أمام زيارة الجمهور، ويبلغ عدد المتاحف السورية 50 متحفا باختصاصات مختلفة، 26 منها متاحف أثرية⁽⁵⁾، كذلك تسجيل ستة من المواقع الأثرية السورية على لائحة التراث الثقافي العالمي⁽⁶⁾، وبفضل النشاط العلمي للمديرية العامة للآثار والمتاحف، وتعاونها مع البعثات الأجنبية تمكّنت تعريف العالم على فصول الحضارة السورية القديمة، وأضافت إلى مناهج التاريخ في جامعات العالم ومراكز بحوثه علومًا سورية قديمة. وأسهمت السلطات الأثرية أيضًا في نشر الكتب والمقالات والمجلات والدوريات عن الآثار السورية، وإن لم تكن بالمستوى المرجو، لكنه تطور مهم يحسب للسلطات الأثرية، إلا أن بنية النظام الذي أنشأه حافظ الأسد ووريثه بشار الأسد، وهيكلية هذا النظام الذي أطلق يد الأجهزة الأمنية في التحكم في مفاصل الدولة كلها، وكذلك انتشار الفساد الإداري من أعلى الهرم إلى أسفل؛ كان له كثير من الانعكاسات السلبية في إدارة قطاع الآثار.

1. مشكلة البحث

على الرغم من التطور الكبير في ميدان إدارة التراث الثقافي المادي، وبخاصة في مستوى التكنولوجيا المستخدمة في أعمال الحفاظ والتوثيق والحماية، ومعرفة النظام بهذه الآليات الحديثة سواء من خلال البعثات الأجنبية العاملة في سورية أم من خلال المعارض والمؤتمرات العلمية التي تشارك فيها السلطات الأثرية في الدول المتقدمة في مجال إدارة التراث الثقافي مثل اليابان والدول الأوروبية، فإن نظام الأسد لم يسع إلى تطبيقها، فما يزال التراث الثقافي المادي يحظى بآليات قديمة لا تتناسب مع غنى التراث الأثري السوري كمًّا ونوعًا. وقد انعكس اتباع هذه الآليات القديمة وتطبيقها في إدارة التراث الثقافي المادي انعكاسًا كارثيًا في المواقع الأثرية والمتاحف السورية قبل الحرب وخلالها. هذا

الحرب قضت على كنوز أثرية فريدة في سورية". فرانس 24، (9 آذار/ مارس 2021). <https://2u.pw/eUDrb9j>

(5) سعيد الجعي، "متاحف الآثار في سورية، متحف موقع بُصرى أنموذجًا"، مج: 30، ع: 2، مجلة جامعة دمشق، (دمشق: 2014)، ص 614.

(6) بسام جاموس ولينا قطينان، مواقع التراث العالمي في سورية، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة، 2012)، ص 11.

يعاقب من هرب الأثار السورية أو شرع في تهريبها بالاعتقال من خمس عشرة سنة إلى خمسة وعشرين سنة، وبالغرامة من خمسمئة ألف ليرة إلى مليون ليرة سورية⁽⁸⁾. ويعاقب من تاجر أو حفر أو سرق أثراً ثابتاً أو منقولاً بالاعتقال من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة⁽⁹⁾. هذه العقوبات المشددة عدّها المشاركون ضرورة واردة لو طبقت على الجميع، وليس على المواطنين العاديين فقط، لكن عدم تطبيقها على كبار المسؤولين والضباط في الجيش والأجهزة الأمنية وعائلة الأسد والحلقة المحيطة به خلق حالة من عدم الإيمان بهذه القوانين لدى الناس، وعدم احترامها وتطبيقها. مقابل هذا التشدد في العقوبات لم يشجّع قانون الأثار الناس على التعاون مع السلطات الأثرية من خلال المكافآت والحوافز التشجيعية للمواطنين الذين يتعاونون مع السلطات الأثرية في التبليغ عن أعمال النهب وتجارة الأثار أو تسليم قطع أثرية عُثر عليها في أراضيهم. و ما تزال المادة 27 تنص على أن من يكتشف أثراً أو يبلغ عن اكتشاف أثر يستحق (المكتشف) مكافأة مناسبة تقدّرهما السلطات الأثرية بناء على تقرير لجنة المبيعات الأثرية، وإذا زادت المكافأة على ألف ليرة سورية، تؤخذ موافقة مجلس الأثار (قبل الحرب كانت ألف ليرة سورية تعادل 20 دولاراً أميركياً، حالياً هي أقل من 8 سنتات أميركية)⁽¹⁰⁾. هذا التشديد في العقوبات في تعديل قانون الأثار لم يرافقه تعديل مناسب فيما يتعلق بالمكافآت، ما جعل بعض الناس يتعاونون مع لصوص الأثار ومهربها بدلاً من السلطات الأثرية بحسب المشاركين.

ب. قانون الأثار واستملاك الأراضي ذات الملكية الخاصة

تنص المادة 20 من قانون الأثار على أن ((للسلطات الأثرية حق استملاك أي مبنى تاريخي أو منطقة أثرية وذلك وفقاً لأحكام قانون الاستملاك، ويقرر التعويض عن الاستملاك بصرف النظر عن القيمة الأثرية والفنية والتاريخية للأبنية والمناطق المستملكة، ولهذه السلطات أن تستملك المباني أو الأراضي المجاورة أو المضافة للأثار الثابتة

قبل الحرب في ظل غياب الشفافية الإدارية والتسلط الأمني الذي حال دون إصدار تقارير دورية لتقييم أداء أجهزة الدولة وقطاعاتها. في المجموع قوبل 12 مشاركاً، بينهم علماء آثار ومهندسون ومديرو مديريات وأمناء متاحف ومديرو شعب تابعة للمديرية العامة للأثار والمتاحف وأعضاء فيها (انظر جدول خصائص المشاركين). جرت المقابلات وجهًا لوجه في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2023. أخفيت بيانات المشاركين الشخصية لحماية هويتهم في أثناء المقابلات، والنسخ والتحليل والنشر⁽⁷⁾. جمعنا أيضًا بعض تصريحات مديري الأثار والمتاحف العامين للمواقع والصحف والقنوات المقروءة والمرئية المتعددة، وحللناها، والتقارير والنشرات والأخبار المكتوبة والمصورة المنشورة في موقع المديرية العامة للأثار والمتاحف من أجل الحصول على فهم أوسع لآليات الإدارة، وأسباب فشل هذه الآليات في حماية التراث الثقافي المادي قبل الصراع وخلالها.

ثالثاً: آليات النظام في إدارة التراث الثقافي المادي وأوجه قصورها

كشفت التحليل الموضوعي لبيانات المقابلات عن عدد من الموضوعات حول آليات إدارة التراث، ومكان الخل، وأوجه قصورها، وسنستعرضها في القسم الآتي:

1. الآليات القانونية

أجمع المشاركون على وجود قصور وثغرات في آليات الحماية القانونية للأثار السورية في مستويين؛ الأول قصور القانون المعمول به نفسه، والثاني عدم التطبيق العادل لهذا القانون بسبب غياب سلطة القانون عمومًا في سورية. وسنأخذ أمثلة على بعض هذه الثغرات التي كان لها تأثير مباشر في حماية الأثار السورية بحسب المشاركين.

أ. العقوبة والمكافأة

أشار المشاركون إلى أن قانون الأثار السوري يعتمد على العقوبات المتشددة من أجل حماية الأثار السورية.

(8) المادة 56 من قانون الأثار السوري لعام 1963 مع تعديلاته.

(9) المادة 57 من قانون الأثار السوري لعام 1963 مع تعديلاته.

(10) المادة 35 الفقرة أ من قانون الأثار السوري لعام 1963 مع تعديلاته.

(7) استخدمنا حرف الميم بدلاً من اسم المشارك، ورفقنا بدلاً من خصائصه.

يفتح الباب أمام الفساد الذي يقود إلى منح رخص بناء أو زراعة أو مشروعات على حساب المواقع الأثرية، أو تعطيل مشروعات البنى التحتية بذريعة وجود آثار من أجل رفع قيمة الرشوة التي تحصل عليها اللجنة من المتعهد.

د. غياب النظرة التشاركية

من خلال المادة 2 من قانون الآثار فرضت الدولة نفسها وصياً لحماية التراث من دون تمكين المجتمع من المشاركة في العملية؛ ما جعلها المسؤول الوحيد والممول الأكبر والوحيد تقريباً لأعمال الحماية والصيانة والمحافظة على التراث العمراني والثقافي، مستبعدة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواقع الأثرية. قاد هذا الاستبعاد إلى فشل السلطات الأثرية في حماية هذا التراث الثقافي وإدارته، وكشف الوضع الحالي للآثار السورية أن التدابير القانونية التقليدية للحظر والمصادرة والمعاقبة لم تعد فاعلة أو كافية لحمايته. ولذلك نحتاج إلى إيجاد سبل بديلة لتعزيز الوعي العام والمشاركة المجتمعية لضمان حمايته وإدارته بصورة أفضل. لذلك يجب اتباع نهج تشريعي قائم على التواصل المباشر مع الناس، وخلق توازن بين الحوافز والعقوبات لتوجيه سلوك الجمهور تجاه حماية الآثار بدلاً من تدميرها.

2. آليات إدارة المتاحف السورية

وصف المشاركون آلية عمل المتاحف المطبقة حالياً بأنها قديمة وغير مكتملة، وتعاني خللاً وقصوراً في التطبيق، اقتصر على استلام القطع الأثرية من بعثات التنقيب، وتخزينها، وعرض بعضها من دون دراستها وإجراء الأبحاث العلمية عليها. وسوف ناقش هذه الآليات بالتفصيل من وجهة نظر المشاركين:

إن مديرية شؤون المتاحف التابعة للمديرية العامة للآثار والمتاحف هي المسؤولة عن إدارة شؤون المتاحف السورية التابعة للمديرية، وتعمل على تطويرها، وتأهيلها، ورعاية المشروعات الخاصة بها، والإشراف على معارض الآثار الخارجية، والقيام بعملية التنمية المتحفية⁽¹³⁾. اقتصر

(13) مزيد من المعلومات عن مديرية شؤون المتاحف انظر موقع المديرية العامة للآثار والمتاحف

المسجلة بقصد تحرير هذه الآثار، وإظهار معالمها⁽¹¹⁾. أكد المشاركون أن استملاك الأراضي التي يوجد فيها موقع أثري يكون غالباً من دون تعويض، وإن وجد هذا التعويض، فقد وصفه المشاركون بأنه: ((لا يكون متناسباً مع ما فقده المواطنين من أراضي سواء في مستوى مساحة الأرض أو ثمنها أو نوعيتها وجودتها، وغالباً ما يمنعون من البناء أو الزراعة في هذه الأراضي)) (م11)، والمثير للانتباه أن قانون الآثار يمثل وجهة نظر السلطات الأثرية فقط أو الدولة في غياب واضح لأي إشارة أو أي تشاور أو تفاوض مع الناس مُلاك هذه الأراضي. هذا الأمر خلق فجوة كبيرة بين الناس والسلطات الأثرية، وانعكس سلباً في مواقف الناس من المواقع الأثرية، وبات أصحاب الأراضي ينظرون إلى المواقع الأثرية على أنها تهديد وخطر يقود إلى تسليم أراضيهم من دون وجه حق، وهذه النظرة دفعت كثيراً من الناس إلى نهب المواقع الأثرية الواقعة في أملاكها الخاصة، وتدميرها عندما فقدت الحكومة سيطرتها على هذه المناطق خلال الحرب من أجل خلق واقع جديد يحول دون مصادرة أراضيهم في المستقبل⁽¹²⁾.

ج. ضرورة التنسيق وغياب الآليات

أشار بعض المشاركين إلى غياب آليات التنسيق بين المديرية وجهات الدولة الأخرى، إذ تنص المواد الثلاث 8 و9 و10 من قانون الآثار السوري على ضرورة تنسيق الوزارات والإدارات والبلديات واللجان جميعها مع السلطات الأثرية عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى، وتنظيمها، أو منح رخص بناء أو ترميم، ولا يجوز إقرار هذه المشروعات أو التراخيص إلا بعد أخذ موافقة السلطات الأثرية. لكن لا توجد آليات واضحة لهذا التنسيق، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى تصادم بين مديرية الآثار والجهات الحكومية الأخرى، وقد تنتهي هذه المواجهات على حساب المواقع الأثرية أو على حساب تعطيل مشروعات تطوير البنية التحتية التي تنفذها الجهات الأخرى أو تأخيرها. ولا يحدد القانون طبيعة صلاحيات السلطات الأثرية في منح الموافقات والرخص، ما

(11) المادة 20 من قانون الآثار السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (222) بتاريخ 26 من تشرين الأول/ أكتوبر 1963، مع تعديلاته جميعها.

(12) 3 Adnan Almohamad, "The Destruction of Cultural Heritage in Syria: The Case of Shash Hamdan Tomb 1 in the Upper Euphrates, 1995–2020", vol. 10 no. 1, (Journal of Eastern Mediterranean Archaeology and Heritage Studies, 2022), p. 49-73

توازن في الكوادر المتخصصة. وهذا ما أكده أحد المشاركين: ((أنه كان هناك 11 مهندساً ميكانيك مقابل 5 آثاريين في عام 2012 في مديرية آثار ومتاحف حلب)) (م8).

أما بالنسبة إلى آلية اختيار موظفي المتحف، فما زالت تقوم على تعيين بعض العاملين من ملاك المديرية في المتحف بعد نقلهم من دوائر وأقسام آخر. ونتيجة قلة الكوادر في المديرية العامة، فقد عُيّن عدد من أمناء المتاحف من اختصاصات مختلفة، أو من موظفين لا يحملون شهادات جامعية. وندب عدد من العاملين من وزارات أخرى خصوصاً من أولئك الذين يتمتعون بمراكز حزبية إلى مديرية الآثار ليشغلوا مناصب إدارية مباشرة من دون تدريج وظيفي، من بينها أمانة المتحف، علمًا أن العمل المتحفّي يحتاج إلى تراكم خبرات وممارسة طويلة⁽¹⁶⁾، وهذا ما أكده المشاركون جميعهم. إضافة إلى ذلك كان ثمة نقص شديد في عدد مساعدي أمين المتحف، وفي كثير من المتاحف لم يكن هناك أي منهم. ولم تراعى التعيينات حاجات المتاحف إلى الكوادر والخبرات، خصوصاً فيما يتعلق بصيانة القطع الأثرية، وترميمها، وبقية المتاحف جميعها مرتبطة بالمركز في دمشق لإجراء أعمال ترميم القطع الأثرية.

ب. آليات العرض المتحفّي

تمتلك المتاحف السورية أغلبها مخزونًا وافراً من القطع التاريخية والفنية ذات الأهمية الكبيرة، لكنها كانت تفتقر إلى منهجية موحدة للتعريف بالقطعة الأثرية التي تساعد الزوار في فهم القطع المعروضة، مثل نقص المعلومات أو عدم وجود شروحات لبعض القطع، إضافة إلى قلة التجهيزات والوسائل التقنية الحديثة المستخدمة في العرض المتحفّي مثل الشروحات الصوتية والمرئية، والإضاءة المدروسة، وحجم خزائن العرض، وألوانها.

ج. آلية الحماية في المتاحف

لم تكن وسائل الحماية في المتاحف السورية ترقى إلى أهمية مقتنياتها وقيمتها، فلم تكن المتاحف معظمها مزودة بكاميرات مراقبة أو أجهزة إنذار ضد السرقة أو الحرائق.

الكادر الإداري للمتحف على عدد قليل من العاملين، وهم أمين المتحف ومساعدوه -إن وجدوا- ومهمتهم الإشراف على صالة العرض المتحفّي، وعلى حفظ القطع الأثرية في المستودعات، وأرشفتها، ومراقبة عمل حراس المتحف⁽¹⁴⁾. تضم بعض المتاحف في دمشق وحلب مثلًا قسمًا خاصًا بالتصوير مهمته تصوير القطع الأثرية، لكن اقتصرت عمليات التصوير فعليًا على بعض القطع المهمة، خصوصًا تلك القطع التي ستشارك في معارض خارجية، ثم إن آلية التصوير القديمة لم تُحدّث؛ إذ إن الصور المأخوذة أغلبها محفوظ على شرائح (Slides). وكانت المتاحف الرئيسية تضم سابقًا ورشات حرفية من مثل ورشة النجارة الخشبية، لكنها توقفت عن العمل بسبب عدم توافر كوادر كما في متحف حلب. واستُبدلت بها آلية إجراء المناقصات كحل بديل لتنفيذ أعمال النجارة والصيانة في المتحف. وبحسب المشاركين ((أدى هذا الأمر إلى إعاقة أعمال التطوير المتحفّي وفتح باب الفساد المالي)) (م3). وأصبحت أعمال الصيانة البسيطة تحتاج إلى إعداد دراسة، ومراسلة المديرية العامة للحصول على ميزانية للتنفيذ، وبذلك أصبحت النفقات المترتبة على أعمال الصيانة تفوق التكلفة التي كان من الممكن تكبدها عن طريق الورشات التي كانت موجودة بالمتحف أضعافًا، الأمر الذي أدى إلى تراجع الحالة الخدمية للمتاحف.

أ. آلية تعيين الكوادر

على الرغم من الحاجة الماسة إلى رفد متاحف سورية بكوادر متخصصة، وبخاصة من الآثاريين، فإن النظام لم يستجب للدعوات المتكررة لتوسيع ملاك المديرية، وهذا ما أكده المشاركون أغلبهم، فمنذ افتتاح قسم الآثار بجامعة دمشق عام 1995 أقيمت مسابقتان فقط. في عام 2003 وُظّف بموجبها 14 آثاريًا فقط، وُزِعوا على الدوائر المختلفة في المحافظات. وفي عام 2006 أقيمت مسابقة، وُظّف بموجبها 26 آثاريًا فقط. فسياسة التوظيف التي اتبعتها النظام، واعتمدت قانون الإلزام في توظيف المهندسين فقط على حساب الآثاريين⁽¹⁵⁾ أدت إلى وجود نقص وعدم

على فيس بوك. <https://2u.pw/iki4ifo>

(14) بشير زهدي، المتاحف، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة، 1988)، ص 45.

1996. والمرسوم التشريعي رقم 6/ لعام 1975.

(16) بشير زهدي، المتاحف، ص 133-134.

(15) انظر المرسوم التشريعي رقم 6/ لعام 2004 المادة 3-2. والمرسوم التشريعي رقم 1/ لعام

السورية جميعها، تقوم على إعطاء رقم لكل قطعة أثرية على سجل المتحف الورقي الذي يتضمن معلومات مفصلة عنها، تحدد هوية القطعة الأثرية، ومكان حفظها، ومن ثم إعداد البطاقة المتحفية، ومذكرات الإدخال والإخراج لكل قطعة. لكن ارتُكبت كثير من الأخطاء خلال تطبيق إجراءات التوثيق والأرشفة، فلم تُؤرشف القطع المحفوظة جميعها في المتاحف على سجل المتحف بل كان يُنتقى عدد من القطع، ويُسجل. يضاف إلى وجود أخطاء عدة في توصيف القطع الأثرية لعدم اتباع منهج معين في توصيف القطع المتحفية في المتاحف السورية، وعدم توحيد المصطلحات في تسمية القطع، ومثالاً على ذلك ذكر أحد المشاركين أن ((ميدالية برونزية ذات لون ذهبي وصفت في سجل المتحف بـ"ميدالية ذهبية" مع وصف النقش الذي تحمله، من دون تحديد إذا ما كان المقصود بكلمة ذهبية اللون أو المعدن)) (م2). ولم تكن قياسات القطع دقيقة بل تقريبية، إضافة إلى تسجيل بعض قطع المصادرات المزوّرة على سجلات المتحف. ثم إن القطع المتحفية أغلبها لم تكن مصورة، على الرغم من أن الصور الفوتوغرافية والرسم أحد وسائل توثيق القطع المطلوبة في سجلات المتحف. وكانت السجلات الورقية أغلبها تالفة، ولم تُحدّث أو يعاد نسخها.

ومن الأخطاء الشائعة في عملية الأرشفة المتحفية التي تشير إلى وجود ثغرة في آلية عمل المديرية عدم تزويد المتاحف بنسخة من التقارير العلمية لبعثات التنقيب الأجنبية والوطنية التي تجلب القطع الأثرية، وتسلمها إلى المتحف، وبذلك يصعب على أمين المتحف ربط هذه القطع بتاريخها، ووظيفتها، وظروف اكتشافها، وإعطاؤها قيمتها الحقيقية المرتبطة بذلك. ومثالاً على ذلك ذكر أحد المشاركين ((أن شعبة التنقيب المحلية سلمت المتحف مسلة حجرية تحمل نقشاً كتابياً بخط يوناني من دون تزويد المتحف بموقع اكتشافها، تبين لاحقاً أن هذه المسلة هي حجر حدود بين المدن الرومانية وبذلك يمكن أن يفقد هذا الأثر سياقه التاريخي لعدم تحديد موقع الاكتشاف)) (م1). إضافة إلى ما ذكر كان ثمة أخطاء كثيرة في عملية الأرشفة من مثل تسجيل أكثر من قطعة أثرية برقم واحد، أو إعطاء أكثر من رقم لقطع أثرية واحدة نتيجة أخطاء التسجيل، ومحاولة أمناء المتاحف اللاحقين تسجيل بعض القطع غير

وكانت حراسة المتحف موكلة إلى عدد قليل من الحراس غير المؤهلين الذين لم يخضعوا لأي دورات تدريبية أو تثقيفية بعمل المتاحف. أما بالنسبة إلى خزان العرض، فلم تكن مزودة بزجاج مقاوم أو أقفال خاصة تساعد في حمايتها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى المستودعات التي أُقفل عدد منها بأقفال خارجية بسيطة سهلة الكسر.

د. آلية حفظ القطع الأثرية

تقوم آلية حفظ القطع الأثرية المتبعة في المتاحف السورية جميعها على وضع القطع الأثرية في مستودعات المتحف المكونة من غرف موجودة في أقبية بناء المتحف من دون تغليف. وتعاني هذه الآلية عيوباً تهدد سلامة القطع الأثرية. فالمتاحف السورية أغلبها ذات مخطط قديم ومساحات صغيرة غير مؤهلة لتخزين الكم الكبير من القطع الأثرية، وعرضه. وتعاني بعض مستودعات المتاحف في حلب ودمشق مثلاً التي تحتوي مئات الألوف من القطع الأثرية المياه والرطوبة العالية لوقوعها بالقرب من سرير مائي. حيث ذكر أحد المشاركين ((أن مستوى المياه في مستودعات متحف حلب يصل أحياناً إلى ارتفاع 50 سم عند تعطل مضخات سحب المياه)) (م7). على الرغم من خطر هذه المسألة، فإنها لم تُحل مع انقضاء عقود على وجودها. فما تزال المديرية تعتمد على آلية حماية تقضي برفع القطع والصناديق على منصات معدنية، ورفع أرضية بعض المستودعات من دون محاولة معالجة أسباب المشكلة الحقيقية التي تتمثل في مكان مبنى المتحف، ما يهدد سلامة آلاف القطع الأثرية.

هـ. آلية الأرشفة والتوثيق

يتكون نظام التوثيق المتحف من مجموعة من العناصر (رقم القطع، السجل المتحف، السجلات الورقية والرقمية) التي يرتبط بعضها ببعض وبيئة المتحف من أجل حسن إدارة المقتنيات⁽¹⁷⁾. من مهمات أمين المتحف ومساعديه توثيق القطع المتحفية الواردة إلى المتحف عن طريق بعثات التنقيب أو المصادر أو المهداة إلى المتحف. حيث تجري عملية التوثيق وفق آلية معينة وموحدة في المتاحف

(17) محمد جمال راشد، إدارة المتاحف نظم الإدارة الحديثة للمتاحف، (دم: العربي للتوزيع والنشر، 2023)، ص 18-19.

المشاركون إلى أن التسجيل لم يشمل المواقع كافة التي كانت ترسل من مديريات المباني والمواقع الأثرية في المحافظات لأسباب انتقائية يراها المركز في دمشق، ما ((قاد إلى عدم تسجيل آلاف المواقع والمباني الأثرية على لائحة التراث الوطني)) (م4).

ب. آلية حماية المباني والمواقع الأثرية

أكد المشاركون أغلبهم أن آلية حماية المباني والمواقع الأثرية اقتصر على تعيين مراقبين (حراس) للمواقع الأثرية، وتزويدهم بدرجات نارية للوصول إلى المواقع، لينجز هؤلاء المراقبون مهمة تزويد الدوائر التي يتبعون لها بتقارير شهرية عن حالة المواقع والمباني المسؤولين عنها، والتنسيق مع السلطات المحلية والأمنية فوراً في حال حدوث انتهاكات ضد المواقع الأثرية، وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها المحافظة على هذه الآثار. لم تكن هذه الآلية فاعلة كثيراً بسبب قلة عدد المراقبين مقارنة بعدد المواقع، إضافة إلى غياب الرقابة الدورية على هؤلاء المراقبين، ما كان يعرض المواقع الأثرية لعدد من الانتهاكات.

ج. آلية التنسيق والتشبيك مع الجهات الحكومية الأخرى

أوضح المشاركون أن التنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى للمحافظة على المباني والمواقع الأثرية يُعد من المهمات الرئيسة لمديرية المباني، وهي تتبع آلية تنسيق تقوم على تسمية موظف ليمثلها في لجان مشتركة مع الجهات الحكومية مثل البلديات أو الأوقاف، من أجل التوصل إلى قرار حول إشكالية معينة تتقاطع فيها هذه السلطات. ومن الأمثلة التي يحدث التنسيق فيها مع الجهات الحكومية الأخرى للمحافظة على سلامة المواقع الأثرية مشروعات حفر حقول النفط والغاز، واستكشافها، وشق طرق جديدة، ومد شبكات الكهرباء في المناطق المحيطة بالمواقع الأثرية، أو حفر آبار المياه، واستصدار تراخيص مؤقتة ودائمة لإنشاء مقالع حجرية، وإبداء الرأي في أي بناء أو مشروع واقع خارج المناطق التنظيمية للمدن والقرى والبلديات (كشف ميداني للتأكد من عدم وجود مواقع أثرية أو لقي أثرية). فثمة عمل شبه دائم يتعاون فيه قسم المباني مع مديرية المصالح العقارية، وذلك لتحديد أرقام العقارات

المسجلة، وغيرها من الأخطاء من مثل توصيف بعض القطع الأثرية بكلمة (نافه) على السجلات⁽¹⁸⁾، ما جعل الأمر أشبه بمتاهة يمكن أن تضعف فيها بعض القطع الأثرية. وقد خلقت عدداً من الإشكالات في عملية جرد المتحف في أثناء عملية الاستلام والتسليم بين أمناء المتاحف المتعاقبين، وورثت هذه الأخطاء في ضبوط الاستلام من دون إيجاد حلول لها.

3. آلية إدارة المباني والمواقع الأثرية

تتبع مديرية المباني للمديرية العامة للآثار والمتاحف -وهي المسؤولة عن حماية المواقع والمباني الأثرية والتاريخية والتلال الأثرية، إضافة إلى حصرها، وتوثيقها، وتصويرها، وإعداد المخططات التي من شأنها تحديد المناطق الأثرية، وحمايتها، واستثمارها- تعمل على تسجيل هذه المواقع والمباني بقرارات وزارية أصولاً بعد إعداد إضبارة خاصة بالموقع أو المبنى تضم معلومات تاريخية وجغرافية عنه، وصوراً، ومخططاً، وتحديداً لمنطقة الحماية، ليصار بعد ذلك إلى إصدار قرار تسجيل يحتوي على مواد عدة توضح كيفية التعامل مع هذه المواقع أو المباني.

أ. آلية تسجيل المباني والمواقع الأثرية

تقوم هذه الآلية على تسجيل المباني التي تعد أثرية، إذا كان تاريخ بنائها يعود إلى 200 سنة تقريباً، وتسجيل المباني التاريخية التي قد لا يتجاوز تاريخ بنائها 60 سنة مثل الأبنية التي تعود إلى المرحلة الفرنسية، أو مباني تُعبّر عن مرحلة تاريخية معينة. تبدأ عملية التسجيل بتحديد ملكية العقار أو الأرض التي يوجد فيها الموقع الأثري، ثم تحدد حدود الموقع الأثري ووجوب الحماية، ويعد ملف للموقع يتضمن إحداثياته الجغرافية، وتوصيفه، وملحة تاريخية عنه مع توثيقه بالتصوير الفوتوغرافي والخرائط. ثم يرفع هذا الملف إلى المديرية العامة للآثار والمتاحف لإصدار قرار تسجيل على قائمة المواقع المسجلة على لائحة التراث الوطني. وعلى الرغم من هذه الإجراءات كلها، لم تكن ثمة آلية تتضمن معايير محددة لتسجيل المباني التاريخية؛ ما خلق حالة من المزاجية في اختيار تسجيل هذا المبنى أو ذلك. وأشار

(18) وعد المهناء، "ملف خاص عن الآثار والمتاحف السورية"، موقع كلنا شركاء، (2005). <http://www.amrit-syria.com/Volunteers/Waed.htm>

الأثار. فعلى الرغم من معرفته بما تعانیه هذه الآليات من قصور وخلل في مستويات عدة، ومن اطلاعه على أحدث المناهج والتقنيات والآليات الحديثة في إدارة التراث من خلال مشروعات التعاون مع البعثات الأجنبية العاملة في سورية، والمعارض التي ينظمها في كثير من متاحف الدول الأوروبية؛ لم يسع النظام على مدار أكثر من نصف قرن إلى تطوير هذه الآليات. وقد اتفق المشاركون -الذين هم جميعاً من كوادر المديرية العامة للآثار والمتاحف وإدارة قطاع الآثار السورية- على أن إصرار النظام على استخدام هذه الآليات كان وراءه دافع رئيس هو التغطية على انتهاكاته وتجاوزاته تجاه الآثار السورية، وهو ما بدا واضحاً في تمبيع ملف إدارة التراث، وعدم تسجيل بعض المواقع والمباني الأثرية التي تشكل النسيج العمراني للمدن التاريخية، لتسهيل السيطرة عليها، ومنحها للاستثمار بطريقة تشكّل اعتداء على الموقع بحد ذاته، وأحياناً إزالته كاملة، وهو ما حصل في حي ساروجا الأثري في مدينة دمشق الذي شطب من لائحة التراث الوطني على الرغم من أنه جزء من النسيج العمراني الأثري المتصل لمدينة دمشق القديمة، وهو ما فتح المجال أمام الميليشيات الإيرانية للبدء بمشروع السيطرة على قلب دمشق قبل الحرب⁽¹⁹⁾.

حاجج المشاركون بأن نظام الأسد يدرك أن إدارة التراث الأثري السوري الغني والمتنوع تحتاج إلى كوادر وإمكانات كبيرة من أجل حمايته والمحافظة عليه، إلا أنه تعمّد عدم إجراء مسابقات لتعيين كوادر متخصصة في الآثار لإدارة المتاحف السورية، على الرغم من توافر آلاف الخريجين من قسم الآثار من حملة الشهادات الجامعية والدبلوم التخصصي والمجستير والدكتوراه من مختلف الجامعات السورية؛ ليوظف الكوادر الحزبية والأشخاص المدعومين من جانب المتنفذين في الدولة. وقد تعمّد عدم توظيف عدد كافٍ من الحراس لحراسة المواقع الأثرية لكي تبقى مفتوحة أمام انتهاكات جيشه وأجهزته الأمنية وتجار الآثار المرتبطين بهم، إذ يبرر النظام نقص الكوادر بعدم وجود ميزانية كافية لتوظيف كوادر جديدة، لكن في المقابل أكد المشاركون أن بعض المتنفذين في المديرية العامة للآثار والمتاحف كانوا يوظفون عدداً كبيراً من الناس من دون مسابقات، من

الأثرية والتاريخية، وتعيين حدود وحمايات للمواقع الأثرية، ولحفظها على المخطط التنظيمي بالتعاون مع مديرية الخدمات الفنية، ويجري التنسيق مع مديرية الأوقاف عند ترميم بعض المساجد لتؤهل وترمم بطرائق علمية تُحافظ على ملامحها التاريخية من دون تشويه. إلا أن غياب آليات واضحة لهذا التنسيق، خلق حالة من التصادم مع بعض الجهات الحكومية مثل البلديات والأوقاف. فمديرية الأوقاف على وجه الخصوص تكون على خلاف شبه دائم مع مديرية المباني في ما يخص توسيع المساجد الأثرية والتاريخية، وذلك لازدياد عدد سكان الحي مع مرور الزمن، ودائماً ما يكون الخلاف على تحويل الساحة السماوية، التي تميّز المساجد القديمة إلى مصلى ملحق، وطلب سقفه واختفاء ساحة المسجد (م12)، أو في ما يخص الترميم، فغالباً ما ترفض الأوقاف الترميم بالمواد التقليدية.

أما من الناحية التطبيقية، فقد أشار المشاركون معظمهم إلى وجود بعض الثغرات أثّرت سلباً في أداء مديرية المباني، ومنها قلة عدد الكوادر مقارنة بحجم العمل، والتوزع الكبير للمواقع الأثرية على رقعة جغرافية واسعة، ونقص الخبرة والمهارات لدى هذه الكوادر لعدم وجود دورات تدريبية ترفع من مهارتهم.

من خلال ما سبق نستنتج أن تطبيق هذه الآليات القديمة لم يقتصر فقط على جانب واحد في إدارة التراث الثقافي المادي بل لاحظنا أنه كان يشمل الجوانب جميعها، وفي مستويات مختلفة، وأنه ثمة غياب واضح لأي رؤية أو خطة لتطويرها. وهذا بدوره انعكس بصورة كارثية في واقع التراث الثقافي المادي السوري قبل الحرب وخلالها، وهو ما سناقشه في القسم اللاحق.

رابعاً: دافع نظام الأسد لاستخدام آليات قاصرة في إدارة التراث الأثري السوري

اتفق المشاركون جميعهم على أن اتباع النظام آليات قديمة تعاني خللاً وقصوراً في إدارة التراث الأثري السوري في مستوى الحماية والعرض والحفظ والتوثيق، يأتي في إطار سياسة ممنهجة، وليست محض أخطاء في إدارة قطاع

(19) دم، "أصبح رماداً وركاماً... حريق كبير يدمر سوقاً في قلب دمشق"، صحيفة الشرق الأوسط، (16 تموز/ يوليو، 2023)، <https://zu.pw/hPdx2U>

ممنهجة، وليست محض تقصير أو أخطاء تحدث في أي مكان في العالم.

خامساً: انعكاس تطبيق آليات الإدارة الحالية في واقع الآثار السورية قبل الحرب وخلالها

حدد المشاركون بعض الانعكاسات السلبية لتطبيق الآليات الحالية في التراث الثقافي المادي قبل الحرب وخلالها، ووصفوها بـ (الكارثية)؛ فقبل الحرب أدت إلى بقاء آلاف المواقع الأثرية من دون تسجيل على لائحة التراث الوطني، ما جعلها من دون حماية قانونية، وفتح المجال أمام تنفيذ كثير من المشروعات الاستثمارية على حساب المواقع الأثرية، وأدى بدوره إلى تدمير النسيج العمراني للمدن القديمة أو حتى إزالتها، ((كما حصل في القرار رقم 9417 تاريخ 2007 عن محافظة دمشق الذي أقر المخطط التنظيمي رقم /440/ لتعديل الصفة العمرانية للعقارات، وأجزاء العقارات المشمولة بالمناطق التالية: (باب السلام - جورة - عمارة برانية - مسجد أقصاب - قيمرية - بحصة سنجدار) من تجاري إلى سباحي وخدمي وساحات وحدائق عامة. الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الأسواق التاريخية في شارع الملك فيصل وسط دمشق)) (م1).

إضافة إلى أن النقص الكبير في عدد حراس المواقع الأثرية جعلها مفتوحة أمام الانتهاكات، وحال دون القدرة على ضبطها، وانعكس نقص الميزانية ونقص الخبرات المتخصصة سلبيًا في مشروعات حماية المواقع الأثرية وحفظها وتأهيلها وتوفير البنية التحتية، وهو ما أضعف فرص استثمارها وتوظيفها.

أما في صعيد المتاحف السورية، فقد أدى استخدام الآليات الحالية إلى خلق حالة من الفوضى في سجلات المتاحف أفقدت القطع الأثرية كثيرًا من عناصر هويتها بصورة أثرت في قيمتها العلمية، وحدت من القدرة على دراستها دراسة صحيحة، أو حتى التعرف عليها، أو إثبات ملكيتها خصوصًا في ظل عدم وجود صور لها، ما يزيد من صعوبة استعادتها في حال فقدانها. ومثال على ذلك عدم

خلال استغلال التوظيف بطريقة عقود لثلاثة أشهر قابلة للتجديد، علمًا أن القانون سمح بتلك الطريقة لبعض الحالات الاستثنائية فحسب، وليس ليوظف من خلالها مئات الموظفين الموقتين غير المتخصصين بالآثار أو حراس للمواقع، ليصبحوا محض موظفين يتقاضون رواتب من دون أن يكون لهم عمل حقيقي إرضاء للوساطات المرتبطة بالمتنفذين فقط⁽²⁰⁾. هذا يكشف أن التدرع بضعف الميزانية -وهي ضعيفة بالفعل- لم يكن إلا مبررًا محضًا لفساد النظام، ورغبته في نشر الضعف والفوضى في قطاع الآثار، ثم إنه تعمّد تهميش دور المجتمع المحلي في إدارة التراث وحمايته، لتسهيل تمرير المشروعات والاستثمارات على حساب الواقع الأثري من دون وجود جهات مدنية مستقلة تملك حق الاعتراض أو المساءلة.

أما في قطاع المتاحف، فقد تعمّد النظام استخدام نظام توثيق يدوي قديم يعاني كثيرًا من القصور والأخطاء في التطبيق بسبب نقص مهارات الموظفين الذين يعيّنهم النظام لمجرد انتمائهم إلى حزب البعث الحاكم والأجهزة الأمنية بدلًا من التخصص والتأهيل العلمي، وعدم توفير توثيق وأرشفة الكترونيين حديثين للقطع الأثرية في المتاحف التي تضم آلاف القطع الأثرية من دون توثيق، ما عدّه المشاركون ضمن إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى نشر هذا القصور والنقص، واستغلاله لتسهيل نهب القطع الأثرية غير الموثقة من مستودعات المتاحف من دون أن يكون هناك أي دليل يحمل النظام مسؤولية هذا النهب. فلا أحد من السوريين بمن فيهم أمناء المتاحف أنفسهم يعرف ما هو عدد القطع الأثرية الموجودة في المتاحف السورية بدقة، وما إذا سرقت من المستودعات قطع أثرية قبل الحرب، لأن كثيرًا منها غير موثق أو موثق بطريقة خاطئة.

إن نهب آلاف القطع الأثرية من المتاحف السورية في الرقة وحماة وإدلب وتدمر وغيرها خلال الحرب، من دون أن يكون هناك وثائق لهذه القطع الأثرية معظمها، لأنها غير موثقة ومسجلة في السجلات الرسمية، ومن دون صور؛ يحول دون القدرة على استرجاعها في المستقبل، ما يؤكد لنا أن هذه الآليات والفوضى التي انتهجها النظام هي سياسة

(20) دم، "العاملون في مديرية الآثار يستنجدون: أنقذوا الآثار من القائمين عليها"، جريدة الجمل، (2007). <https://zu.pw/ipENouI>

في مدينة حلب القديمة. هذا الدمار والخسائر الكبيرة والإصرار على استخدام الآليات نفسها، سيكون له تبعات على الهوية الوطنية الجامعة للسوريين كلهم التي يمثل التراث الثقافي أحد أهم مقوماتها، وسيترك آثاره في عملية المصالحة وبناء السلام، ويحوّل التراث إلى عامل مؤجج للنزاع ومفكك للمجتمع.

سادساً: نتائج

أظهرت الدراسة أن الآليات التي اتبعها نظام الأسد في إدارة التراث الثقافي المادي السوري هي آليات قديمة غير مكتملة، وتعاني قصوراً وخطأً في مستويين:

المستوى الأول: قصور الآليات نفسها، فأليات حماية المواقع الأثرية الحالية تعتمد على عدد قليل من الحراس موزعين على آلاف المواقع الأثرية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث انتهاكات واسعة في المواقع الأثرية. وألية حماية المتاحف تفتقر إلى الكوادر المدربة المتخصصة في الحماية، وتعاني نقصاً في الاحتياطات الأمنية مثل أجهزة المراقبة والإنذار والحريق. أما في ما يتعلق بألية توثيق القطع الأثرية، فهي بدائية ما زالت تعتمد فقط على السجلات الورقية المتأكلة والتالفة، وعلى تخزين صور القطع المحفوظة على شرائح (Slides) قابلة للتلف بسبب العوامل الجوية، إضافة إلى عدم توثيق النسبة الكبرى من القطع الأثرية في المتاحف السورية. أما ألية حفظ القطع الأثرية في مستودعات المتاحف، فيمكن وصفها بأنها ألية تخزين سيئة للغاية، وتفتقر إلى أدنى شروط حفظ القطع الأثرية مثل التغليف والحماية من الرطوبة والحشرات.

المستوى الثاني: قصور في مستوى التطبيق، إضافة إلى قصور آليات الحماية والتوثيق والحفظ، كان ثمة قصور وخلل في تطبيق هذه الآليات القاصرة نفسها أيضاً. فمثلاً على الرغم من نقص عدد حراس المواقع الأثرية، لم يكن هناك رقابة جيدة على الحراس أنفسهم لتنفيذ مهامهم بالشكل المطلوب، ولم يخضعوا لدورات تدريبية ترفع من مهاراتهم، ولم يزودوا بكاميرات لتصوير الانتهاكات التي تتعرض لها المواقع الأثرية، والأمر نفسه ينطبق على حراس

تمكن القائمين على متحف دمشق جرّد المتحف جرّدًا صحيحًا منذ عام 1999 إلى الآن بسبب الأخطاء السابقة في عمليات التسجيل والتوثيق والأرشفة.

وأدت ألية الحفظ المتبعة في مستودعات بعض المتاحف من مثل متحف حلب إلى تعرض كثير منها للتلف الكلي أو الجزئي.

أما بالنسبة إلى آليات حماية المتاحف، فقد فشلت هذه الآليات المتبعة في حمايتها قبل الحرب حيث تعرضت بعض المتاحف إلى حالات سرقة كما في متحف دير الزور عام 2010.

أما خلال الحرب، فكان الثمن الذي دفعه التراث الثقافي المادي باهظاً، وعدم وجود خطة طوارئ لحماية الآثار واعتماد النظام على حلول سريعة غير مدروسة، أدى إلى نتائج كارثية، حيث تعرضت المواقع الأثرية أغلبها لأضرار وعمليات نهب وتدمير بصورة متفاوتة، قادت أحياناً إلى فقدان مواقع أثرية فقداً كلياً أو جزئياً⁽²¹⁾، وقد عجزت السلطات الأثرية عن تحديد حجم القطع المسروقة من المتاحف السورية⁽²²⁾، وإخفاء فشلها اتباع النظام سياسة التكتّم وإخفاء الحقائق حول ما تعرضت له المتاحف من أضرار، كما حدث على سبيل المثال في بعض متاحف مدينة حلب (دار غزالة ومتحف التقاليد الشعبية) التي أكّد بعض المشاركين أنها ((تُهتبت على الرغم من أنها لم تقع تحت سيطرة المعارضة أبداً خلال مراحل الثورة السورية)) (م 7). وهو ما يؤكد تورط النظام السوري المتمثل في الجيش والقوات الأمنية في عمليات نهب المتاحف السورية خلال الحرب إلى جانب الجهات والمجموعات الأخرى.

إن نقص التوثيق في ما يتعلق بالمواقع والمباني الأثرية ستكون له عواقب وخيمة في عملية إعادة البناء، وهو ما ظهر واضحاً في الأخطاء التي ارتكبت في أثناء عمليات الترميم

(21)Salam al Quntar and B. Daniels, "Responses to the Destruction of Syrian Cultural Heritage: A Critical Review of Current Efforts", International Journal of Islamic Architecture, 5 (2), (2016), 381-397.

(22)Cheikhmous Ali, "Rapport détaillé sur tous les dégâts que les musées syriens ont subis depuis 2011 jusqu'à 2020.", Association for the Protection of Syrian Archaeology, (2 June, 2020).

https://www.academia.edu/43428817/Special_Report_Current_Status_of_the_syrian_museums_2011_2020?email_work_card=title

سابعاً: توصيات

إن فشل السلطات الأثرية في إدارة التراث الثقافي السوري في مستويات عدة خلال السنوات السابقة، وإصرار النظام على استخدام الآليات نفسها على مدار أكثر من نصف قرن من أجل تسهيل سيطرته واستغلاله آثار السوريين وتراثهم، وما نجم عنه من خسائر فادحة، يدفعنا إلى إعادة التفكير الجذري في آليات إدارته وطرائقها، وتبني سياسات جديدة تنعكس إيجاباً في الآثار السورية، لذلك نوصي بما يأتي:

1. المحافظة على تراث سورية، وتوظيفه من أجل حاضر السوريين ومستقبلهم، وهذا الإجراء لا يمكن أن يتم إلا بحصول حل سياسي مناسب، وتغيير النظام الحالي.
2. إعادة هيكلة شاملة للسلطات الأثرية بما يسمح لها بحماية هذا التراث، وإعادة تأهيله، وحفظه، وتوظيفه، وترميم ما خربته الحرب. وتحويل المديرية العامة للآثار والمتاحف إلى وزارة الآثار، وتوفير الكوادر والميزانيات اللازمة لها بما يمكنها النهوض بهذا التراث الوطني، وتحويله من عبء مستهلك للطاقت والأموال إلى قطاع منتج يسهم في دفع عجلة التنمية.
3. اتباع طرائق حماية وتوثيق وحفظ للمواقع والقطع الأثرية تتوافق مع المعايير الدولية في مجال إدارة التراث الثقافي المادي.
4. تقاسم مسؤولية الحماية والإدارة بين الدولة والمجتمعات المحلية.
5. إعداد برنامج لتدريب مهارات كوادر قطاع الآثار وتطويرها يتصف بالاستدامة.
6. بناء متاحف حديثة تتوافر فيها كل شروط العرض والحفظ والتخزين الحديثة.

المتاحف السورية. أما في ما يتعلق بالتوثيق، فكانت الأخطاء كارثية في التطبيق، وعلى الرغم من وجود نظام واحد لتوثيق القطع الأثرية للمتاحف السورية كلها، فإن توظيف الكوادر غير المتخصصة، ونقص الخبرة والمهارة لدى من يقومون بعملية التوثيق، أدت إلى ارتكاب أخطاء كثيرة في أثناء وصف القطع الأثرية المتحفية، وتسجيلها.

وأظهرت الدراسة أن إصرار النظام السوري على اتباع هذه الآليات على الرغم من معرفته بقصورها، وتجاهله تطبيق الآليات الحديثة يأتي ضمن استراتيجية شاملة وسياسة ممنهجة تهدف إلى إضعاف السلطات الأثرية من حيث الكوادر المتخصصة، وعدم توفير العدد اللازم من الحراس لحماية المواقع الأثرية، وتعتمد عدم استخدام برامج أرشفة وتوثيق إلكترونيين من أجل نشر الضعف والفوضى في قطاع الآثار، لتسهّل تدخله، والتغطية على تجاوزاته ضد التراث الأثري السوري.

أخيراً التراث الأثري السوري هو أحد أهم القطاعات في سورية، وعملية حفظه تمثل أهمية كبيرة للسوريين كلهم بوصفه شاهداً على التنوع الثقافي السوري، وله دور بارز في صوغ الهوية السورية الجامعة لكل السوريين، وحمايته واستثماره وتوظيفه بصورة صحيحة وفق آليات الإدارة الحديثة سيجعل منه أحد أهم دعائم الاقتصاد السوري التي لا شك في أنها ستعكس في تحسين الواقع المعيشي للسوريين كلهم. ويبدو واضحاً أن نظام الأسد أراد التفرد باستغلال هذا التراث ونهبه، وآليات الإدارة التي ما يزال يتبعها تشير إلى نظرته إلى هذا التراث بوصفه غنيمة -شأنه شأن النفط السوري- يحق له وحده التصرف فيها من دون أن يُحاسب أو يكون هناك نظام وآليات إدارة تعرقل سطوته وتجاوزاته بحق هذا التراث الأثري.

ثامناً: الملحق

جدول يبين خصائص عينة المشاركين

جدول خصائص المشاركين

الاختصاص	رقم المشارك	العمر	الوظيفة	التحصيل العلمي
آثاري	م/1	43	رئيس دائرة آثار	دكتوراه في الآثار
آثاري	م/2	44	عضو شعبة تنقيب	إجازة في الآثار
آثاري	م/3	48	مساعد أمين متحف	معهد آثار
آثاري	م/4	41	رئيس شعبة مباني	إجازة في الآثار
حارس	م/5	57	مراقب آثار	شهادة إعدادية
آثاري	م/6	37	عضو شعبة مباني	معهد آثار
آثاري	م/7	42	أمين متحف	ماجستير في الآثار
آثاري	م/8	42	رئيس شعبة مباني	دبلوم في الآثار
آثاري	م/9	43	رئيس شعبة تنقيب	دكتوراه في الآثار
آثارية	م/10	35	معيدة في قسم الآثار	إجازة في الآثار
قانوني	م/11	47	قسم الرقابة الداخلية	إجازة في الحقوق
مهندسة	م/12	64	رئيسة شعبة الهندسة	إجازة في الهندسة المدنية

المصادر والمراجع

1. جاموس. بسام، ولينا قطيفان، مواقع التراث العالمي في سورية، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة، 2012).
2. جمال راشد. محمد، إدارة المتاحف نظم الإدارة الحديثة للمتاحف، (د.م: العربي للتوزيع والنشر، 2023).
3. زهدي. بشير، المتاحف، ط1، (دمشق: وزارة الثقافة، 1988).